الفصل الأول

إعادة بناء الثقافة المصرية

(١)

نحو ثورة ثقافية شاملة

يحلم المصريون هذه الأيام بنهضة شاملة تطال كل شيء، والطريف أن أحدا لايعى أن هذه النهضة المنشودة لايمكن أن تبدأ إلا من خلال ثورة ثقافية شاملة تغير من نظرتنا إلى الحياة وتحولنا حقيقة من ثقافة التخلف والجمود التى نعيشها إلى حالة من النشاط والحيوية والعمل الدءوب والمتقن كل فى مجاله. وهذه الحالة من الحيوية والنشاط المبدع الخلاق لايمكن أن نتحول إليها إلا بإصلاح ثقافى شامل تقوم عليه وتتضافر على تحقيقه كل مؤسسات الدولة المعنية وكل مؤسسات المجتمع المدنى وقبلهم ومعهم كل أجهزة الاعلام والثقافة حكومية كانت أو خاصة.

إننا كأفراد وكمجتمع ندرك أبعاد وصور ثقافة التخلف التى عششت فى أدمغتنا وتبدو دائما فى سلوكياتنا؛ فنحن ندرك مثلا أن مجتمعنا يعانى من الشللية والوساطة والمحسوبية والأنانالية، كما يعانى من النمطية واللامبالاة بالآخر وبحقوقه (وانت مالك خليك فى حالك!!)، إننا ندرك أن كلا منا لم يعد يعنيه إلا مصلحته الخاصة وبالكاد مصلحة أفراد أسرته الصغيرة وربما أيضا أسرته الكبيرة على الأكثر، وأننا لم نعد نهتم

بما سيحدث فى المستقبل، مكتفين بالكاد بما يحدث فى اللحظة الحاضرة (ياعم عايشنى النهاردة وموتنى بكره!!) ومنشغلين فقط بما يجرى فى بلدنا من أحداث دون أدنى اهتمام بما يحدث حولنا. لقد أدمنا ثقافة التواكل (خليها على الله ـ يابن أدم اجرى جرى الوحوش غير رزقك لن تحوش!!)، كما ارتضينا أن يشغل كل المواقع القيادية فى بلدناأهل الثقة وليس أهل الكفاءة، كما قللنا من قيمة العلم واتقان العمل فى الوصول إلى الأهداف المرجوة فى الحياة معتمدين على ضربة حظ تأتينا من هنا أو هناك (قيراط حظ ولا فدان شطارة). إننا لم نعد نندهش لأى من الظواهر السلبية التى تغلف حياتنا وبدلا من أن نثور عليها مطالبين أنفسنا قبل غيرنا بتغييرها، تكيفنا معها وأصبحت من معالم الحياة التى ارتكنا عليها؛ فلقد تعودنا على سماع كل الألفاظ الخارجة فى مسلسلاتنا وبرامجنا فى أجهزة الإعلام كما فى الشوارع والحارات، تعودنا على أكوام الزبالة تغطى شوارعنا وأمام بيوتنا، ولم نعد نخجل من أن نقذف بها خارج بيوتنا وسياراتنا وكأنها بذلك أصبحت بعيدة عن التأثير على صحتنا وصحة أولادنا، تعودنا على المدارس وقد خلت من الطلاب والمدرسين مفضلين استقبالهم فى البيوت ومراكز الدروس الخصوصية، لم تعد الدروس الخصوصية عيبا ولا علامة على تقصير من المرسة والمدرس والطالب، وبدلا من أن نتجه إلى اصلاح مدارسنا وجامعاتنا ولو ببعض الزيادة فى المصروفات أصبحت المدارس والجامعات الخاصة هى النموذج الذى ينبغى أن نسعى اليه ونعلم أولادنا فيه!! تعودنا على منظر المكاتب الخاوية فى المصالح الحكومية أحيانا وعلى منظر موظفيها وهم منشغلون بالرغى أو بقضاء بعض مصالحهم الشخصية وهم يحتجون علينا وعلى الحكومة قائلين: (على قد فلوسهم!!)، تعودنا على كل مظاهر الفوضى

فى شوارعنا؛ من التفنن فى الخروج على القانون إلى كسر اشارات المرور ومنهما إلى تحويل الشوارع والأرصفة إلى محلات تجارية وكأننا نتبارى فى تشويه بلدنا وانعكس كل ذلك القبح على أخلاقياتنا؛ فانتشرت ظواهر التحرش بالنساء وخطف الأطفال وبيع الأعضاء وغابت أخلاق الشهامة والإيثار وحب المساعدة والتعاون فى السراء والضراء التى كنا كمصريين مشهورين بها بين الأمم!!، تركنا البحث الجاد عن العمل (أى عمل) وفضلنا وفضل شبابنا التسكع فى الطرقات والجلوس على المقاهى والتبلد أمام الشاشات سواء التليفزيونية أو شاشات الموبيلات واللابات (الحاسبات الآلية أو الكومبيوترات). وانتقلت العدوى من رجل الشارع إلى مثقفينا الأفاضل ومقدمى برامج التوك شو فأصبحوا مدمنين للشللية وشغل الشاشات وملء الوقت بكل ماهو فارغ من القضايا التافهة والرغى فى مسائل وقضايا قد لايعرفون عنها إلا أسمائها، وإلا فليقل هؤلاء وأولئك ما علاقة من يسمون أنفسهم بالناشطين السياسين بعلم وفلسفة السياسة وماذا يعرفون فيهما حتى يمكنهم تقديم الفتاوى والرؤى التحليلية السياسية لكل ما يحدث فى بلدنا والعالم؟! وكيف وبأى معايير يطلقون على هذا أو ذاك الخبير الاستراتيجى وهو لا يعلم ماذا تعنى الكلمتين السابقتين على اسمه!!. لقد أصبحت القدوة فى مجتمعنا هى شجيع السينما ولاعبى الكرة فهم نجوم الشاشات وأصحاب الأجور الفلكية (اللهم لا حسد)، وبالطبع فنحن لا نلومهم، فكل يحصل على ما يستحق حسب قانون العرض والطلب المعمول به فى كل الدنيا، لكننا نلوم ونثور على ما dقدمونه لنا من نتائج متدنية فى عالم الرياضة، وأعمال فنية هابطة فى عالم الفن ليس فيها من قيم الجمال شيئا بل يغلب عليها القبح والجهالة وكل ذلك بحجة (الجمهور عايز

كده!!) والسؤال لهؤلاء وأولئك هل غاب فعلا زمن الفن الجميل الذى يرتقى بالذوق العام ويرهف معه الاحساس ويتحسن السلوك؟! وهل غابت عن ملاعبنا روح الانتصارات والمنافسة الشريفة وغلبت عليها روح اللاعب والرياضى تاجر الشنطة الذى لا يعنيه سوى الحصول على مقدم العقد ومرتبه دون أن يمتعنا بمهاراته ويفرحنا بانتصاراته وخاصة فى المحافل الدولية؟!

إن كل هذه وتلك تمثل بعض مظاهر ثقافة التخلف التى لم نعد نخجل منها فى الوقت الذى ينبغى أن نحاربها حربا شعواء لنتخلص منها ومن عوارضها وتفريعاتها التى ملأت حياتنا وأعاقت نهضتنا وأوقفت تقدمنا وجعلتنا نعيش حالة الاستسلام والجمود والتبعية بدلا من أن نواصل ماكنا قد بدأناه من نهضة فى الستينيات من القرن الماضى، فهل من سبيل إلى مواجهة كل هذه الصور السلبية التى نعانى منها فى حياتنا؟!

الحقيقة أننا مجتمع يؤمن بالقدوة ويتفاعل مع قياداته إذا أحس فقط بأنها قيادات مخلصة تعمل بجد واخلاص لصالح أمتها وشعبها، وعلى ذلك أرى أننا فى مرحلة حاسمة من مراحل تاريخنا القومى، قيض الله لنا فيها قيادة واعية ومخلصة، قادرة على اتخاذ القرارات المناسبة التى من شأنها إصلاح الأحوال وتحديث المجتمع فى كل الاتجاهات وعلى كل المحاور، وهذا يعنى أن لدينا القيادة الواعية والقادرة وما علينا إلا أن نرسم معها الطريق ونسهر بعد ذلك على التنفيذ بالجدية والتجرد الواجبين فى كل قطاعات الدولة.

وفى اعتقادى أن طريق الحداثة والتحديث الذى نطمح إليه إنما يبدأ من التحديث الثقافى والتعليمى؛ إذ لا يعقل طلب الحداثة والتحديث لمجتمع

به هذه النسبة المهولة من الأمية (أمية القراءة والكتابة) التى وصلت لحوالى ٤٠ فى المائة فى الوقت الذى تزداد فيه النسبة إذا أضفنا عليها سنويا نسبة ما يتسربون من التعليم الإلزامى، فضلا عن شيوع ما يسمى بأمية المتعلمين؛ فليس خافيا أن بعض أبنائنا من تلاميذ المرحلتين الابتدائية والاعدادية لا يجيدون بل لا يعرفون القراءة والكتابة. ومن هنا فنقطة البدء فى ثورة الحداثة والتحديث الثقافى هى القضاء التام على الأمية بكافة صورها وأشكالها، ولا مانع يمنع من وقف التعليم بكل مراحله عاما كاملا لنجعله عام القضاء على الأمية فينتشر فيه طلاب الجامعات وأساتذتهم ومعلمى المدارس ومديريها فى ربوع مصر وفى ظل برنامج قومى شامل حتى تصبح بلدنا بلدا خاليا من أمية الكبار وعدم اتقان الصغار والمتسربين من المدارس مهارة القراءة والكتابة. وفى ذات الوقت تسخر أجهزة الاعلام المختلفة للترويج لهذا البرنامج والمشاركة الفعلية فيه. إن أمة تريد أن تنهض وتتقدم لا يمكنها ذلك إلا باستغلال كل قوتها البشرية ولا يعد الإنسان إنسانا كامل الأهلية وقادرا على صنع التقدم والمشاركة فيه وهو لا يعرف القراءة والكتابة، إنها الفارق الجوهرى حقا بين الإنسان والحيوان، إنها الفارق بين إنسان حى فاعل وواعى وبين إنسان جاهل لا يدرك من أمره شيئا ولا يعرف من حقوقه إلا حق الحياة والحفاظ على النوع وانجاب الذرية غير الصالحة وغير الواعية بميراث الجهل والفقر!!

وإذا نجحنا فى ذلك وسننجح إذا تولدت لدينا بالفعل إرادة التقدم والنهوض، فليتم بالتوازى وضع خطط النهوض واعادة بناء الثقافة المصرية بمشاركة كل ما نملك من أجهزة ومؤسسات ثقافية واعلامية، ووضع خطط إعادة بناء نظامنا التعليمى بكل مراحله رافعين شعار «ثقافة تقدم وتعليم جيد = مجتمع على طريق النهوض».

ومادام موضوع حديثنا هنا عن اعادة بناء الثقافة المصرية وتحويلها من ثقافة تخلف إلى ثقافة تقدم يحرص فيها الفرد كما تحرص فيها الجماعة على اكتساب قيم التقدم والعمل وفقا لبناء ثقافى وأخلاقى واجتماعى جديد، فالسؤال الآن هو كيف يتم لنا ذلك؟ وبأى أليات يمكن أن تتحول لدينا قيم وسلوكيات ثقافة التخلف إلى قيم جديدة مغايرة تماما تحرض على الابداع وتحث على المداومة على العمل الخلاق والسلوك الايجابى باستمرار؟! وكيف يمكن أن نتحول من مجتمع خامل كسول إلى مجتمع مبدع لا يخشى فكر جديد بل يتفاعل معه بايجابية وبعقلية منفتحة تقبل الرأى الآخر حتى لو اختلفت معه؟!

(٢)
رسالة وزارة الثقافة وأدوار هيئاتها

إن اعادة البناء أو اعادة الهيكلة لأى مؤسسه أو هيئة ينبغى أن يبدأ من من تحديد رؤيتها ورسالتها، وللأسف ليس لوزارة ثقافتنا رؤية واضحة ولارسالة محددة ومن ثم اعتمد العمل الثقافى فيها على الارتجالية واستند دائما على ما يقرره الوزير المختص فى ضوء متطلبات المرحلة السياسية التى يعمل فيها وفى ضوء توجهات الدولة ممثلة فى رئيسها ومساعديه فى هيراركية السلطة التنفيذية. والآن ماهى الرؤية والرسالة لهذه الوزارة ذات الأهمية البالغة لأى أمة تريد أن تنهض؟!

أعتقد أن الرؤية المقترحة يمكن أن تدور حول: خلق بيئة مواتية للعمل الثقافى الخلاق وتيسير سبل الابداع ورعاية الموهوبين فى أرجاء الوطن. أما الرسالة فهى العمل على تيسير سبل الثقافة للجميع لتحقيق ديموقراطية الثقافة والارتقاء بالذوق العام فى مختلف مجالات العلوم والفنون والآداب.

وفى ضوء هذه الرؤية يمكن لكل واحدة من هيئات الوزارة أن تحدد رؤيتها المستقلة من قلب هذه الرؤية العامة وكذلك أن تقوم برسالتها

على أكمل وجه بعد تحديدها فى ضوء الرسالة العامة للوزارة بحيث لا تتضارب الاختصاصات ولا تتداخل إلا بقدر ما ييسر العمل وينفذ السياسات والاستراتيجيات وفقا لمطالب كل مرحلة تمر بها الدولة ويقودها العمل الثقافى ويواكبها الأعمال الابداعية فى تناغم لا ينبغى أن يغيب أبدا عن العمل الثقافى وفى حرص دائم على رعاية الموهوبين وتنمية وتوفير الامكانيات اللازمة للابداع.

وفى هذا الإطار العام يأتى دور «المجلس الأعلى للثقافة» باعتباره «عقل» الوزارة المفكر والقائم على تحقيق الرؤية وتنفيذ الرسالة عبر هيئات الوزارة الاخرى التى هى بمثابة «الجسم والأذرع» لهذا العقل المدبر. ومن هنا جاء التوصيف الدقيق لدوره فى القرار الصادر بتأسيسه عام ١٩٨٠ حيث يقول القرار عن المجلس «أنه يمثل طليعة وصفوة وقادة المثقفين والفنانين والأدباء والمفكرين والمبدعين فى مصر، ويهدف إلى تيسير سبل الثقافة للشعب وتعميق ديموقراطية الثقافة والوصول بها إلى أوسع قطاعات الجماهير مع تنمية المواهب فى شتى مجالات الثقافة والفنون والآداب واطلاع الجماهير على ثمرات المعرفة الإنسانية وتأكيد قيم المجتمع الدينية والروحية والخلقية». ولكى يقوم بهذا الدور ينص القرار على أنه تساعده فى ذلك ٢٢ لجنة ثقافية متخصصة تم زيادتهم الآن فأصبحوا ٢٦ لجنة. والمطلوب الآن فى إطار اعادة الهيكلة النزول بهذه اللجان للحد الأدنى الذى يمنع التكرار والتداخل بين الاختصاصات سواء بين لجان المجلس ذاته أو بينها وبين لجان تابعة لهيئات أخرى داخل نفس الوزارة. وينبغى أن يقوم بهذه المهمة اللجنة العليا بالمجلس والتى اقترح أن تقتصر عضويتها على ٢٥ عضوا فقط من الحاصلين على جوائز

النيل فى مختلف الفروع وتتجدد العضوية فيه كل ثلاث سنوات بتجديد نصفى يحافظ على التوازن بين الخبرة فى عمل المجلس وبين الاستفادة من خبرات جديدة ومتجددة بالاضافة إلى الوزير والأمين العام للمجلس والذى ينبغى أن يختار بعناية من بين من لديهم الخبرة فى العمل الثقافى العام والخبرة الإدارية المتميزة ويمكن أن ينتدب من أى جهة كانت فى الدولة. وعلى نفس النحو تتشكل اللجان المختلفة داخل المجلس بحيث لايزيد عدد أعضاء أى لجنة عن ١٥ عضوا وأن يكون اختيارهم من بين أشهر العاملين فى حقل تخصص اللجنة ومن المشهود لهم بالمشاركة فى الشأن العام وممن لهم اسهام بارز فى الانتاج العلمى فى حقل التخصص. وأن يكون مشهودا لهم بحسن السيرة والخلق باعتبارهم القدوة والمثل الأعلى لأهل التخصص. وأن يمثلوا بقدر الامكان مختلف المحافظات والمناطق الجغرافية فى أرجاء الوطن على أن يكون من بين أعضاء كل لجنة اثنين من شباب هذا التخصص أو ذاك يمثلون الأجيال الأصغر من المتخصصين. وأن يراعى تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا فى كل لجنة بحيث لا يقل تمثيل المرأة عن ثلاثة أعضاء فى كل لجنة. وأن يمثل فى اللجنة بقدر الامكان كل أو معظم الفروع التى يشملها ميدان عمل اللجنة. وأن يتجدد نصف أعضاء اللجنة دوريا كل ثلاث سنوات حتى تظل تجمع بين خبرة الأعضاء الحاليين وحماسة ونشاط الأعضاء الجدد. أما فيما يخص كيفية عمل هذه اللجان؛ فيجب تنويع أنشطة اللجان بحيث لا تقتصر على الاجتماعات والندوات والمؤتمرات واصدار النشرات أو المطبوعات بشكل مركزى كما هو حادث الآن، بل ينبغى أن يتم عقد هذه الندوات والمؤتمرات بشكل دورى بين عواصم المحافظات المختلفة ومراكزها الكبرى وذلك بالتعاون مع هيئة قصور الثقافة ومحافظى هذه

المحافظات مما يساهم فى نشر الثقافة والتنوير فى ربوع الوطن ويحقق هدفا من أهداف المجلس وهو ديموقراطية الثقافة. كما ينبغى ضرورة تفعيل وتسهيل سبل التعاون والمشاركة بين لجان المجلس فى الأنشطة المختلفة حتى لا تصبح اللجان جزرا منعزلة كما هو حادث الآن، ويمكن أن يتم ذلك عبر اجتماع شهرى بين مقررى وأمناء كل اللجان برئاسة الأمين العام للمجلس؛ فمن شأن ذلك التنسيق والتفاعل بين أنشطة اللجان المختلفة وعدم تكرارها وازدواجيتها. كما لا ينبغى أن لا يقتصر نشاط هذه اللجان على أعضائها، بل ينبغى النص على أن مشاركة أعضاء اللجنة فى أى نشاط تقوم به يقتصر على التنسيق ورئاسة بعض الجلسات حتى تتاح فرص المشاركة أمام أكبر عدد ممكن من أهل التخصص للمشاركة واكتساب الخبرات.

أما قطاع العلاقات الثقافية الخارجية وهو الذراع الخارجى للمجلس وللوزارة؛ فهو المعنى بادارة علاقات مصر الثقافية الخارجية ورسالته واضحة فى قرار انشائه؛ حيث ينبغى أن يدير هذه العلاقات الخارجية بأسلوب يتسم بالتكامل العضوى مع توجهات مصر الخارجية ومن مهامه توثيق وتدعيم صلاتنا بالثقافة العالمية والسعى إلى تكثيف وجود مصر الثقافى فى العالم بانشاء برامج التبادل الثقافى مع الدول المختلفة واظهار وجه مصر الحضارى لدول العالم وابراز هوية مصر الثقافية وبيان مدى قدرتها على التفاعل الايجابى مع الثقافات العالمية. وفى هذا الإطار ينبغى أن يتبع هذا القطاع الأكاديمية المصرية للفنون بروما باعتبارها مؤسسة حكومية تستهدف نشر وتعريف العالم الغربى انطلاقا من روما بالفنون والثقافة والآداب المصرية والعربية من خلال أنشطة مختلفة

تتم على مدار العام وفق خطط مدروسه وواعية، كما ينبغى أن يتبعه أيضا وبالتعاون مع وزارة الخارجية الملحقيات الثقافية وتعيين الملحق والمستشار الثقافى المصرى ببلاد العالم المختلفة وذلك بالتنسيق أيضا مع وزارة التعليم العالى نظرا لآن هذه الملحقيات مسئولة أيضا عن البعثات التعليمية فى هذه البلدان.

واذا كان ذلك يتعلق برسالة وزارة الثقافة وسبل تحقيقها من خلال مجلسها الأعلى وذراعها الخارجى متمثلا فى قطاع العلاقات الثقافية الخارجية، فماذا عن قطاعاتها الأخرى والتى تعمل على تنفيذ رؤية ورسالة هذه الوزارة المهمة جدا داخل البلاد بما يضمن التحول الحقيقى لثقافة المصريين حتى يصبح الجميع على قدر كبير من الفهم والوعى الذى يمكنهم من المشاركة الفاعلة فى بناء تلك النهضة الحضارية التى ننشدها لبلدنا؟!

إن كل ما تحتاجه أجهزتنا الثقافية بالفعل هو إعادتها إلى رسالتها الحقيقية حتى تنطلق وتؤدى أدوارها داخل منظومة الثقافة المصرية بتكامل وفعالية؛ فالهيئة المصرية العامة للكتاب مؤسسة ثقافية تنويرية تعنى بكل ما يخص الكتاب وصناعته وعلى ذلك ينبغى أن يصدر عنها كل الانتاج الفكرى المتعلق بالكتب والمجلات الثقافية فهى بمثابة دار النشر الحكومية الكبرى المنوط بها طبع ونشر وتسويق كل اصدارات وزارة الثقافة على المستوى المحلى والاقليمى والدولى، وعلى ذلك ينبغى أن يتبعها ما يسمى الآن بالمركز القومى للترجمة على أن يختص هذا المركز بمهمة تحديد الكتب التى تترجم والحصول على حق الترجمة، أما النشر وحقوق المترجمين والتسويق فهو من مهام الهيئة المصرية العامة للكتاب

وهى ذات خبرة واسعة فى هذا المجال ولا ينبغى أن ننسى أنها صاحبة الريادة فى اصدار سلاسل الكتب المترجمة وما فعله المجلس الأعلى للثقافة فى سابق العهد بتبنى المشروع القومى للترجمة كان فى واقع الحال تخطيا وتعديا على اختصاصها الأصيل وكان خروجا عن مهمة المجلس الأساسية فى التخطيط ورسم السياسات الثقافية العامة دون الدخول فى التفاصيل الخاصة باصدار الكتب مؤلفة كانت أو مترجمة والمجلات الثقافية سواء كانت عامة أو متخصصة؛ فكل ذلك ينبغى أن يرتد إلى هيئة الكتاب وضمن أنشطتها.

أما الهيئة العامة العامة لقصور الثقافة، فهى وبكل التعديلات التى أدخلت على اسمها ومهامها هيئة تمثل الذراع الحقيقى لوزارة الثقافة فى أقاليم مصر ومحافظاتها ومراكزها وقراها المختلفة، ومن ثم فهى تمثل الرافد الأهم لابراز مدى التنوع الثقافى المصرى فى فروع الفنون والآداب المختلفة وهى فى ذات الوقت القادرة بالامكانيات المتاحة لها فى ربوع مصر على تنفيذ المشاريع الثقافية القومية؛ فهى الكفيلة بمحو أمية المصريين الأبجدية بالتعاون مع وزارة التعليم، وهى الكفيلة بمحو أمية المصريين الثقافية بما تتيحه من مكتبات ومجلات ثقافية فى قصورها المنتشرة فى كل مكان على أرض مصر، وهى الكفيلة بما تتيحه من امكانيات وأنشطة ثقافية فى مجالات الفنون والآداب المختلفة شعرية كانت أو نثرية، مسرحية وسينمائية كانت أو فنون شعبية وتراثية أن تصبح وحدات انتاجية ثقافية محلية تصدر للعاصمة والعالم كل أشكال الثقافة والاداب والفنون المعبرة عن الخصوصية الثقافية المحلية لكل الأقاليم، كما أن من شأن كل هذه الأنشطة أن تشغل أوقات فراغ شباب القرى

والنجوع بما يفيد فى افراغ طاقاتهم الابداعية وتعميمها بعد تنميتها وصقلها على مستوى المراكز والمحافظات من خلال تنظيم المسابقات الابداعية المختلفة، كما يمكن لهذه القصور أن تستقطب أعلام الفكر والأدب والفنون من العاصمة بصفة دورية ليشاركوا ويتفاعلوا مع هذه المواهب والمبدعين المحليين. إن بامكان هذه الهيئة أن تغير وجه الثقافة المصرية بما يمكن أن تنظمه من فاعليات وأنشطة وندوات ومعارض محلية تحول الثقافة لدى المصريين من ثقافة تخلف وتبعية إلى ثقافة تقدم وابداع محلى ينافس نظيره فى كل بلاد العالم وهذا الشق الأخير يمكن أن يتم بالتعاون مع قطاع العلاقات الثقافية الخارجية.

وإذا انتقلنا بعد ذلك إلى ما يسمى بقطاع شئون الانتاج الثقافى سنجد أنه المعنى بشئون الانتاج الفنى بمختلف فروعه المسرحية والسينمائية والفنون الشعبية والاستعراضية فهو اذن المظلة التى تضم كل هذه الأنشطة الانتاجية ودعمها وتسويقها، ومن ثم فينبغى أن يتبعه ما يسمى الآن المركز الثقافى القومى دار الأوبرا؛ فدار الأوبراهى احدى قلاع الانتاج الثقافى الرفيع وهى بما يتبعها من أنشطة ومسارح جزء أصيل من قطاع الانتاج الثقافى وينبغى ألا تكون مستقلة عنه، ونفس الشيء بالنسبة لما يسمى بقطاع الفنون التشكيلية؛ فهو المعنى بمجال الانتاج الفنى المختص بالفنون الجميلة ودعم انتاج المبدعين فى هذا المجال من خلال تنظيم المعارض ونشر المتاحف وتزويدها بأعمال هؤلاء المبدعين فى ربوع البلاد بحيث لا تقتصر على المتاحف المركزية الموجودة فى العاصمة، بل واتاحة الفرصة لاقامة معارضهم وتسويق انتاجهم الابداعى بالتعاون مع قطاع العلاقات الثقافية الخارجية.

وفيما يتعلق بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية وهى واحدة من أعرق المؤسسات الثقافية فى مصر حيث يعود تاريخ انشائها إلى عام ١٨٧٠م ولحق بها منذ هذا التاريخ تطورات كثيرة من حيث المسميات والرسالة والأهداف، ذات مهام واضحة ودور ثقافى وطنى عظيم وكل ما تحتاجه هو المزيد من الدعم والتشجيع لزيادة الدقة والفعالية فى الحفاظ على ذاكرة مصر الوثائقية والثقافية. وكذلك تلك المؤسسة الثقافية المهمة والعملاقة، أكاديمية الفنون، فهى تمثل الجامعة الرائدة للفنون بمختلف صورها وأنواعها بما تملكه من معاهد متخصصة وما يتبعها من مدارس ابتدائية واعدادية وثانوية، ومن ثم فهى الرافد الرئيسى والمعمل الحقيقى لتخريج الكوادر الفنية الموهوبة والمدربة اللازمة لصناعة الفنون المختلفة. وهى فى ذات الوقت مؤسسة يمكن أن تتحول إلى مؤسسة انتاجية ضخمة للفنون من خلال استغلال مشاريع تخرج تلامذتها وتسويق انتاجهم وإبدعاتهم الفنية.

أما ما يسمى بالجهاز القومى للتنسيق الحضارى، فهو مؤسسة ثقافية وحضارية ذات طابع خاص، حيث يستهدف تحقيق القيم الجمالية للشكل الخارجى للأبنية والفراغات العمرانية والأثرية، وذلك من خلال اعادة صياغة الرؤية الجمالية لكافة مناطق الدولة والعمل على ازالة التشوهات القائمة، ووضع ضوابط لعدم التغيير فى الشكل المعمارى القائم فضلا عن محاولة ترقيته وتطويره. إنه جهاز مهم تتداخل مهامه مع مهام الأجهزة المسئولة عن الأبنية والعمران والتعمير فى المحافظات المختلفة. وأعتقد أن مهمته تحتاج للدعم ومقترحاته تحتاج للتفعيل على أرض الواقع حيث سيؤدى ذلك إلى تنمية الذوق العام وترقية الحس الفنى والمعمارى للمواطنين.

إن هذه المقترحات التى قدمناها فى إطار اعادة النظر فى الهيئات والأجهزة التابعة لوزارة الثقافة تستهدف فى الأساس تفعيل أدوارها جميعا وتسهيل عملها فى إطار من التناغم والتكامل الذى يحقق الأهداف الكبرى للوزارة الموكول إليها مهمة تنوير المصريين واستنهاض ودعم قدراتهم الابداعية. والحقيقة أن المصريين يعولون الكثير على هذه الوزارة لأنه حينما غاب عنها دورها التنويرى والتنموى فى السنوات السابقة وقع الكثير من المصريين فى دائرة التطرف وعانوا من الفراغ الفكرى وغياب الوعى. ولقد آن الآن آوان أن تتوحد كل أجهزتها وهيئاتها لمرحلة جديدة من الانطلاق على أساس دعم حريات الفكر والابداع فى ضوء خطط ثقافية مدروسه تتسم بالتكامل والفعالية وسرعة الانجاز والوصول بالمنتج الثقافى لكل الناس مهما كان مستواهم الاجتماعى ومهما كان بعدهم المكانى بما يحقق على أرض الواقع مبدأ ديموقراطية الثقافة ويكفل للجميع امكان المشاركة فى النهضة الثقافية المنشودة. ولعل السؤال الآن هو: من أين نبدأ التحديث الثقافى فى المجتمع؟! وماهى المعوقات التى تعوق عملية التحديث الثقافى فى مصر وكيف يمكن القضاء على هذه المعوقات التى هى أشبه بالأوثان التى ينبغى تحطيمها حتى يمكننا بالفعل زرع ثقافة التقدم الحضارى فى المجتمع؟!

(٣)

المعوقات (الأوثان) الثقافية التى تعوق التنمية والتقدم

الكل مشغولون الآن بتحقيق الطفرة النهضوية المنشودة ويحلمون بأن تتحقق هذه الطفرة من خلال الإصلاح السياسى أو من خلال الإصلاح الاقتصادى وذلك عبر منظومة ليبرالية حديثة من التشريعات السياسية والاقتصادية التى تساعد على توسيع نسبة المشاركة السياسية الديموقراطية وتساعد كذلك على تسريع وتيرة نمو الاقتصاد، والحقيقة أننى لازلت مصرا على أن نقطة البداية فى أى عملية تحديثية نهضوية إنما هى الإصلاح الثقافى الذى يستهدف تغيير نمط الثقافة السائدة وهى فى مجملها ثقافة تخلف إلى نمط جديد يعلى من شأن قيم ثقافة التقدم ويجعل هذه القيم قيما حاكمة فى عقول المواطنين وموجهة لسلوكهم، وقد عبرت عن ذلك بوضوح فى كتابين سابقين هما «فى فلسفة الثقافة» ١٩٩٨م و«ثقافة التقدم وتحديث مصر» ٢٠٠٥م؛ إذ كيف يمكن الإصلاح السياسى الديموقراطى فى ظل سيادة ثقافة الشللية والقبلية والتعصب للعائلة، وكيف يمكن لهذا الإصلاح السياسى أن يتم فى ظل انعدام القدرة على القراءة والكتابة لدى أكثر من ٣٠ فى المائة من أفراد المجتمع بل وفى ظل أمية ثقافية بأبسط المبادئ السياسية لدى كل أجيال المجتمع تقريبا!!

وكيف يمكن أن نتصور أن اصلاحا اقتصاديا جذريا يمكن أن يتم طالما أن الأمية الاقتصادية قائمة وموجودة حتى لدى الكثيرين ممن يسمون أنفسهم رجال أعمال بينما هم فى واقع الحال مجرد سماسرة وتجار عملات وعمولات وقروض ورشاوى وخلافه!!

إن ثقافة الاقتصاد الرأسمالى الحر تقوم فى الأساس على العمل المنتج والإبداع فيه ومعظم رجال الأعمال عندنا لا يعرفون معنى العمل الحقيقى ولا معنى الابداع القائم على الاتقان والجودة بل أقصى درجات الاتقان والجودة! لا يعرفون أن التجديد والتحديث واستمرار الابداع فيهما يوما بعد يوم وشهرا بعد أخر وعاما بعد أخر مسألة ضرورية للاستمرار فى المنافسة!! إن ثقافة الاقتصاد الرأسمالى الحر تقوم على احترام الأخر واحترام حقوقه فى المنافسة الشريفة الواعية بأن الجميع يعمل للارتقاء بالمنتج وذلك لصالح المستهلك ولصالح المجتمع والدولة ككل وليس لتحقيق المكاسب السريعة الأنانية لصاحب العمل!

واذا كان هذا بالنسبة للاصلاح السياسى والاقتصادى، فالأمر نفسه يصدق على الإصلاح الاجتماعى والدينى؛ فالطريق اليها جميعا يبدأ من تحديث الثقافة لأفراد مجتمع خربت عقول أبنائه وتحولوا من مبدعين إلى متسلقين، من منتجين إلى مستهلكين فى القرية كما فى المدينة، الكل يتكاسل عن العطاء والابداع ويحرص على ألا يعمل إلا بالقدر الذى يوفر له قوت يومه ومادام قوت يومه سيأتيه مع راتبه أخر الشهر فلا داعى للعمل؛ «فمن بعمل كثيرا يخطئ كثيرا»، و«على قد فلوسهم»، هكذا يقول أحدهم للآخر ونسى الاثنان أن كليهما قد قبل العمل بهذا المرتب المحدود بل وحفيت قدماه لكى يحصل على هذه الوظيفة الحكومية بهذا المرتب الذى

عده قليلا ولا يتناسب مع قيمة عمله عملا بالمثل القائل «ان فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه»!!

إن ثقافة التقدم التى نسعى لتكون هى نقطة بداية الإصلاح والنهوض تعتمد على الطاقات المبدعة لدى الشباب وتدفع بهم إلى المناصب القيادية فى كل مجالات العمل بل وتسمح لهم بالخطأ مرة واثنين وهى تعرف أنهم وهم وحدهم من يتعلمون من أخطائهم وهم وحدهم من يستطيعون أن يطوروا من أدائهم ولديهم الطموح والقدرة على تحقيق النجاح تلو النجاح. وليقارن كل منا بين ما يحدث فى المجتمعات المتقدمة وما يحدث فى مجتمعاتنا المتخلفة وسيجد أن معظم رؤساء مجالس ادارات الشركات والمشروعات الكبرى ورؤساء مجالس ادارات البنوك الكبرى ورؤساء الجامعات والهيئات، بل ورؤساء الوزارة والوزراء، كلهم بين الثلاثين والخمسين بينما ينظر إلى أصحاب هذه الأعمار لدينا على أنهم لايزالون صغارا يحتاجون للوصاية والرعاية ممن هم فوق الستين بل قل فوق السبعين!!وبالطبع فإن هذا لايعنى أن الدول المتقدمة لاتستفيد ولاتوظف خبرات الكبار فهذه الخبرات يستفاد منها كثيرا وان كانت القيادة واتخاذ القرار ينبغى أن يكون فى يد شابة متحمسة لديها طموح التجاوز والإبداع. وهذا يعنى ببساطة فى ظل ثقافة التقدم أن التفكير الطموح فى المستقبل وتحقيق التقدم فيه ينبغى أن يكون فى يد وتحت مسئولية من يملكون المستقبل. إن هذا مجرد مثال على تطبيق قيم ثقافة التقدم والعمل بها فى الدول المتقدمة التى لاتكف عن التحديث وتواصل طريق الابداع والتقدم.

وعلى ذلك أقول إن تحديث ثقافة المجتمع إنما هو المدخل الصحيح للتحديث والنهضة الشاملة التى نصبو اليها؛ فبقدر ما ينجح المجتمع

فى تحديث ثقافة أفراده، سنجد التغيير الفورى فى كل مجالات الحياة عبر عمل الجميع الجاد والمتقن المليء بصور الإبداع.

ومن هنا فإن التنمية مسألة لا تتعلق بالشأن الاقتصادى والسياسى فقط، بل هى فى الحقيقة شأن ثقافى فى المقام الأول؛ فالتنمية هى فى الأساس تنمية للانسان ولا يمكن للإنسان أن يصنع التنمية أو يتلقى نتاجها بشكل صحيح الا اذا كان مؤهلا لذلك!! ولاشك أن التخلف الثقافى يعد هو العامل الأبرز فى عرقلة أى جهود تبذل فى مصر للتحديث والتقدم. إن المأزق الحقيقى للتنمية والتحديث فى مصر هو فى اعتقادى يتلخص فى اهمالنا للبعد الثقافى للتنمية واعتبارنا أن التنمية الثقافية ترف تسبقه أولويات كثيرة!!

إن المعوقات الأساسية للتنمية والتحديث فى مصر هى معوقات ثقافية فى المقام الأول وهى أقرب ما تكون إلى أوثان أو أصنام ينبغى إزالتها وهدمها، ولعل أبرزها مبدئيا:

الأمية

الفوضى الأخلاقية

غلبة الأقوال على الأفعال

سيادة ثقافة التخلف

وفى اعتقادى أن التخلص من هذه الأوثان وتحطيمها هو نقطة البداية الحقيقية فى الإصلاح الثقافى الذى سيمكننا من النهوض واللحاق بركب التنمية والتقدم. ولنتناول فيما يلى كل واحدة من هذه المعوقات بالتحليل لنعرف سبل تجاوزها والتخلص منها.

(٤)

الوثن الأول: الأمية

إن العائق الأهم والأعظم الذى يعوق تقدم أى أمة انما هو الجهل الذى يرزح تحته أبناءها؛ إذ أن أمة لم تنجح فى تعليم أبناءها وتأهليهم التأهيل المناسب لامكان لها تحت شمس الحضارة من قريب أو من بعيد!! فالفرق بين الإنسان والحيوان بداية هو قدرة الأول على التعلم فإن لم يفعل ظل فى المرتبة الحيوانية سلوكا وأسلوب حياة، وفقد المجتمع الذى ينتمى إليه إنسانا كامل الأهلية كان يمكن أن يكون اضافة حقيقية للتنمية فى وطنه وربما للبشرية عموما؛ لقد قال أرسطو منذ القرن الرابع قبل الميلاد إن ماهية الإنسان تكمن فى كونه ذلك الكائن العاقل، ومن ثم فإن لم يستكمل قواه العاقلة بالتعلم وزيادة المعرفة، فإن قوته العاقلة ستصبح معطلة وسيصبح هو والبهائم سواء.

وإذا كنا نتحدث فى عصرنا الحالى عن الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان، فكل هذه القيم المعاصرة ستصبح بلا مضمون إن لم يكن الإنسان الذى ينشدها يعى ماهى؟! إذ كيف يكون الإنسان حرا دون أن يكون لديه القدرة على أن يقرأ ويكتب، وكيف له أن يكون حرا فى التعامل مع الآخرين فى المجتمع ومع أى مؤسسة من مؤسسات الدولة

أو قضاء أى مصلحة تخصه وهو لا يعرف القراءة والكتابة على الأقل؟! وكيف يكون حرا فى ممارسة حقوقه السياسية والاجتماعية وهو لم يحصل على حق التعليم والتخلص من جهل القراءة والكتابة؟!

إن ممارسة أى حق تكفله الديموقراطية لا يمكن أن يتم بشكل سوى إلا وهذا الفرد أو ذاك قادر على التعامل مع المستندات والأوراق والنشرات والصحف فيقرأها ويحللها ليتخذ قراره ويبدى رأيه!! وماذا تعنى عبارة «حقوق الإنسان» إن لم يكن أولها بداهة حقه فى قهر الجهل بالتعلم بصرف النظر عن مكانته الاجتماعية، بصرف النظر عن فقره أو غناه، بصرف النظر عن جنسه ذكرا كان أو أنثى، بصرف النظر عن لونه أبيضا كان أو أسود!! إن أم حقوق الإنسان بعد حق الحياة هو حق التعلم. ولنلاحظ أن حق التعلم هو ما ينعكس على حق الحياة؛ لأنه لا قيمة لحياة الإنسان بدون أن يكون قادرا على الاستمتاع بها وكم يكون الإنسان مكبلا فى حركته بالحياة وهو غير قادر على القراءة والكتابة. إن القراءة والكتابة ليست مجرد مهارات يكتسبها المرء فينتفى عنه الأمية والجهل، بل هما جوهر انسانية الإنسان فى واقع الحال. وصدق طه حسين حينما قال فى كتابه «مستقبل الثقافة فى مصر»: «إذا كانت الديموقراطية مكلفة أن تضمن للأفراد الحرية كما ضمنت لهم الحياة، فإن الحرية لا تستقيم مع الجهل والتعايش الغفلة والغباء؛ فالدعاية الصحيحة للحرية الصحيحة إنما هى التعليم الذى يشعر الفرد بواجبه وحقه وبواجبات نظرائه وحقوقهم». وإذا كان أيسر التعليم هو هذا الذى يشعر الفرد بوجوده ويمكنه من أن يعرف نفسه وحقوقه وبيئته الطبيعية والجغرافية والتاريخية، فإن الفرد قبل ذلك محتاج لأن يقرأ ويكتب ويحسب ليكون

قادرا على أن يمارس أى عمل سواء بعقله أو بيديه. إن محو أمية القراءة والكتابة إذن تمثل ضرورة حياة للانسان كما أنها تمثل بداية شعوره بالحرية والأمان وتجعله قادرا على ممارسة الحياة السوية والمشاركة بايجابية فى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى مجتمعه.

وإذا كان ذلك كذلك، فكيف نسكت على وجود الأمية فى مجتمعنا وكيف ننظر إليها حتى الآن على أنها شىء طبيعى يمكن التكيف معه؟! وكيف لنا ـ ونحن أمة تريد أن تنهض ـ أن نسمح بوجود هذه النسبة الهائلة من الأميين بين ظهرانينا؟! وكيف سمحنا للخطة تلو الأخرى من خطط محو الأمية أن تفشل فى بلادنا حتى الآن؟! إن كل هذه تساؤلات فى العقل وتوجع القلب وينبغى أن نقف ازاءها مندهشين ولانتوقف عن الدهشة حتى نستيقظ على واقع جديد نكون فيه قد خلصنا أنفسنا وأهلينا من هذا العار، عار الأمية!

ولكى يتم ذلك بنجاح لابد أن نعرف أولا حجم الكارثة؛ حيث تتضارب التقارير والاحصاءات التى تتحدث عن نسبة الأمية فى مصر؛ فبينما تتحدث الاحصاءات الرسمية الصادرة عن تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام ٢٠٠٦م، عن أن عدد الأميين فى مصر يبلغ ١٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٦ وذلك يعنى أن الأمية تبلغ ٢٠ فى المائة فقط، نجد أن تقارير رسمية أخرى صادرة عن الموسوعة الدولية عن افريقيا عام ٢٠٠٠م تقول أن نسبة الأمية فى مصر تبلغ ٤٥ فى المائة من عدد السكان ويؤكد ذلك تقريبا احصائيات صادرة عن منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٣م تقول أن هذه النسبة بلغت ٤٢ فى المائة من عدد السكان الذكور بينما بلغت بين عدد الاناث فوق سن الخامسة عشرة ٥٣ فى المائة.

أما الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) فتشير إلى أن بعض المثقفين المصريين يقولون أن نسبة الأمية بين المصريين قد تصل إلى نحو ٥٠ فى المائة من عدد السكان. وعلى الرغم من أن مصر تكافح الأمية منذ نهايات القرن التاسع عشر وبالتحديد منذ عام ١٨٨٦ ووسعت هذه الجهود على يد زعمائها منذ بداية القرن العشرين حتى صدور قانون محو الأمية عام ١٩٤٤م الذى أوكل أمر القضاء على الأمية لوزارة الشئون الاجتماعية، ثم أقرت مصر منذ عام ١٩٥٣م قانون التعليم الالزامى (الاجبارى) للأطفال من سن ٦ إلى سن ١٢ سنة، كما تبنت سياسة محو الأمية عام ١٩٧٦م، ويقال أن هذه السياسة أثمرت محو أمية ٥ , ٤ مليون شخص إلا أن نسبة الأمية مع ذلك زادت ولم تتناقص، وما ذلك إلا لأن معدلات النمو السكانى تتسارع بشكل يفوق بكثير خطط محو الأمية وتنفيذ هذه الخطط على الأرض؛ وهذا ما أشارت إليه التقارير المصرية التى تقول أن عدد المصريين الذين كانوا يجهلون القراءة والكتابة كان ١٤ مليونا عام ١٩٧٦م ووصل ١٧ مليونا عام ٢٠٠٦م.

ولاشك أن ذلك يعنى ببساطة أننا أمام كارثة حقيقية؛ ففى الوقت الذى نتجه فيه إلى عصر جديد من النهوض والتقدم والتحديث نجد أن نسبة الأمية بين أبناء الوطن تزداد، فكيف يمكن اذن أن نحقق النهوض بنصف أفراد المجتمع فقط، وكيف يمكن تحقيق نهضة فى مجتمع يرزح نصف مواطنيه تحت نير الجهل بالقراءة والكتابة، هذا الجهل الذى يشكل الضلع الأهم والأخطر فى مثلث الجهل والفقر والمرض باعتبار أن الأول علة الاثنين الآخرين!!

إن وعينا بحجم هذه الكارثة، كارثة ازدياد نسبة الأمية رغم كل

البرامج التى تقدمها الدولة والهيئات الخاصة التى بلغت بحسب موقع «الهيئة العامة لتعليم الكبار» أو «المشروع القومى لمحو الأمية بمصر» على الإنترنت ١١ برنامجا متنوعا تستخدم فيما يقولون المناهج الحديثة فى محو الأمية، هو أول خطوة من خطوات التخلص منها. وأعتقد أن ذلك لن يتم دون توافر ارادة سياسية حاسمة للقضاء على هذا العار، ويمكننا إذا خلصت النوايا وتوفرت الارادة السياسية أن نستفيد من تجارب وخبرات الدول التى نجحت فعلا فى ذلك. ولعل أهم التجارب العالمية فى هذا الأمر هما تجربتى الصين وكوبا. أما الصين فقد بلغت نسبة الأمية فيها فى مطلع القرن العشرين حوالى ٩٠ فى المائة واستمر الحال على هذا النحو لمدة خمسين عاما، ومع ذلك استطاعت الصين تحويل هذه النسبة العالية من الأمية إلى عكسها؛ حيث تحظى الآن بنسبة قرائية (أى من يستطيعون القراءة والكتابة) بلغت ٩٤ فى المائة من عدد سكانها رغم ماهو معروف عن الصين من كثافة سكانية عالية، وقد حدث ذلك بفضل سياسة مواجهة شاملة للأمية حيث توافرت الارادة السياسية للقضاء عليها وكانت الشراكة القوية مع المجتمعات المحلية وهيئات المجتمع المدنى وقدموا محتوى تعليمى يتمحور حول احتياجات الدارس، وتعددت المحتويات العلمية بتعدد هذه الاحتياجات، واستخدم الاعلام والتكنولوجيا بشكل فعال لخدمة هذه القضية القومية، كما تم دمج «القرائية» مع برامج أخرى لتنمية المهارات الزراعية وإدارة المشروعات الصغيرة، ومن ثم بدأ انخفاض نسبة الأمية يتسع عاما بعد عام منذ الستينيات من القرن الماضى حتى وصل الآن إلى أن أصبحت الصين تحتل المرتبة الأولى بين الدول التسع النامية ذات الكثافة السكانية العالية بنسبة قرائية غير مسبوقة لدى الكبار فوق ١٥ سنة، وأصبح ٩٥ فى المائة من الشعب الصينى يقرأ ويكتب.

أما التجربة الكوبية فربما تكون الأشهر والأهم على الاطلاق لأنها تجربة فريدة؛ حيث كانت نسبة الأمية قريبة من مثيلتها فى مصر، فقد بلغت عند قيام الثورة الكوبية عام ١٩٥٩ ما يقرب من ٤٠ فى المائة من إجمالى عدد السكان، وتوفرت الارادة السياسية لدى قادة الثورة فيدال كاسترو وتشى جيفارا للقضاء عليها لأنهم اعتبروها هى العائق والعقبة الاساسية أمام نهضة وتطور البلاد، ومن ثم تم اعداد الخطة القومية للقضاء على الأمية خلال عام،وكان هذا العام هو عام ١٩٦٠م الذى خصص لهذا الغرض وأطلق عليه «عام التعليم»، فماذا كانت النتيجة؟! لقد تم القضاء على الأمية فى كوبا حيث تقلصت نسبتها لتصبح ٤ فى المائة فقط ومن هنا اعتبر «عام المعجزة للثورة الكوبية»، والآن تقترب نسبة الأمية فى كوبا من الصفر!! ولاعزاء لنا لأنه مع كل ما أشرنا إليه من برامج وجهود وأموال تنفق بلا حدود تزداد نسبة الأمية عاما بعد عام فهل هذا أمر معقول يمكن قبوله؟! وهل سنظل نعانى من هذا العار فى الوقت الذى نسعى فيه إلى بناء مصر الجديدة الرائدة؟! أم نسارع إلى اعتبار العام القادم «عام القضاء على الأمية» وتتجه فيه كل الجهود وتتضافر فيه كل امكانيات الوزارات والهيئات المعنية حكومية كانت أو أهلية، مركزية كانت أو محلية، لاعداد وتنفيذ البرامج اللازمة للقضاء على هذا الوباء المخيف؟! أعتقد أن الارادة السياسية قد توفرت بعد ثورتين عظيمتين قام بهما الشعب المصرى مطالبا بحقه فى الحياة الحرة الكريمة، وبعد اختياره لقيادته الوطنية الجديدة وهى قيادة واعية بأهمية التعليم فى مواجهة ثالوث الفقر والجهل والمرض، فهل يتحقق أخيرا حلم القضاء على الجهل بين المصريين بالقضاء على الأمية اللعينة؟!

(٥)

الوثن الثانى: شيوع ثقافة التخلف وغياب الثقافة العلمية

إن مجتمعنا يئن تحت وطأة شيوع ثقافة التخلف بكل قيمها السلبية، فأفراده فى معظمهم يعيشون صباح ـ مساء ثقافة «الأنا مالية» واللامبالاة، الوصولية والمحسوبية، الرشاوى والفساد المالى والإدارى بكل صوره، وهذه القيم السلبية هى نتيجة طبيعية لمجتمع غاب عن أفراده عناصر الثقافة العلمية التى هى أساس ما أسميه دائمًا «ثقافة التقدم» تلك الثقافة التى تكسب أفرادها الموضوعية فى القول والفعل، تحكيم العقل فى كل ما يصدر عنهم من أحكام ومواقف، الشفافية فى الإعلان عن الرأى وفى كل ما يصدر عنهم من أقوال وأفعال، التخطيط العلمى الجيد لكل جوانب الحياة عملية كانت أو علمية، الإدارة بالأهداف التى تعنى تفعيل التخطيط العلمى فى مجال الإدارة، فلا يدير أحدهم مصنعًا أو حتى مؤسسة علمية، أو تربوية أو غير هذه وتلك إلا فى ضوء خطة عمل تحدد أهدافًا بعيدة وقريبة المدى وتحدد آليات دقيقة لتحقيق هذه الأهداف بصورة ترضى عنها معايير الأداء الجيد والمنتج الذى تتوفر فيه كل مواصفات الجودة والإتقان.

ويخطئ من يظن أن مناشدتنا الآن بضرورة التحول من ثقافة التخلف بقيمها السلبية إلى ثقافة الجودة والتقدم بقيمها الإيجابية الفعالة، هو حديث وليد اللحظة، أو هو جديد على مجتمعنا تأثرًا بالنزعة السائدة الآن فى كل أنحاء العالم النامى بضرورة تطبيق معايير الجودة حتى نضمن الاعتماد لمنتجاتنا فى كل مجالات الحياة! فالحقيقة أن المجتمع المصرى فى كل فترات ازدهاره كانت تسود بين أفراده الثقافة العلمية بقيمها الداعية إلى التقدم والإتقان؛ وليس أدل على ذلك من النظر إلى تاريخ المجتمع المصرى منذ التاريخ المصرى القديم؛ فقد وضع الإنسان المصرى القديم العلماء فى أعلى مكانة باعتبارهم صناع التقدم؛ فهذا هو أخناتون الملك المصرى الذى حكم مصر فى حوالى القرن الرابع عشر قبل الميلاد يقول فى برديانه التى اكتشفت فى تل العمارنة: «إن العلم هو أول أركان الإيمان بالخالق، لقنه الله للإنسان بالخط والقلم، وعن طريق المعرفة بالقراءة والكتابة يتفتح عقل الإنسان لتقبل علوم المعرفة المقدسة و ينفتح قلبه للإيمان بالخالق» كما يقول أيضًا: «إذا أردت أن تورث ابنك ميراثًا لا يفنى فورثه العلم، فالعلم هو الثروة التى تزداد كلما أخذت منها، ولا تورثه المال، فالمال هو الثروة التى تنقص كلما أخذ منها».

و لتقارن ما يقوله أخناتون منذ ذلك الأمد القديم بما كان يفعله حكام العالم الإسلامى حينما كانوا يزنون الكتب العلمية المترجمة إلى العربية ذهبًا ويعطوه لمن ترجمها ولو كان أعجميًا غير مسلم! ولتقارن بعد ذلك هذا وذاك بما نراه فى مجتمعنا المصرى الآن من تدنى لمكانة العلماء والعلم، ومن تفشى ظواهر الخرافة والعرافة، ومن تدنى لمكانة اللغة القومية فى نظر أبنائها لدرجة إحجامهم الآن عن تعلمها وجعلها فى المرتبة الثانية فى

تعليم العلوم. إن كل ذلك يعد فى اعتقادى من مظاهر ثقافة التخلف التى يعانى منها مجتمعنا دون إرادة من معظم أفراده وهم الغالبية، لأن المسئول الأول عن شيوع ثقافة التخلف وتدنى مكانة العلم والعلماء ومكانة اللغة العربية القومية إنما هم «النخبة» فى هذا المجتمع سواء كانوا النخبة المثقفة أو النخبة العلمية أو النخبة السياسية فهم جميعًا مسئولون عن هذا التدنى لمكانة الكاتب والعالم والمثقف.. الخ، مسئولون عن شيوع ثقافة التخلف بين أهلهم لأنهم لم يحرصوا على الحفاظ على كرامة الفكر والعلم والأدب الرفيع ممثلًا فى أشخاصهم، كما لم يدركوا أهمية أن ينقلوا العلوم التى تعلموها بأى لغة حديثة كانت إلى لغتهم حتى يشيع العلم وثقافته بين تلاميذهم وذويهم.

إن النخبة هى المسئول الأول عن شيوع ثقافة التخلف لأنها لم تعمل منذ فترة على الأخذ بأسباب وقيم ثقافة التقدم وتناست فى غمرة البحث وتحقيق مصالحها الآنية، تناست أن المثقف والعالم والمفكر والكاتب إنما هو ضمير الأمة وهو صاحب رسالة تنويرية فى تثقيف مواطنيه وحثهم على التمسك بكل قيم التقدم العلمى، ومن نافلة القول التأكيد على أن لا تقدم علمى ولا ثقافة علمية ولا بيئة علمية مواتية لصنع الإبداع العلمى والمشاركة فى مسيرة العلم المعاصر بدون انتشار قيم الثقافة العلمية ومفرداتها ونظرياتها بين أفراد المجتمع بلغة هؤلاء الأفراد.

لقد كانت النخبة المصرية فى مطلع عهد النهضة منذ عهد محمد على وحتى قبيل قيام ثورة يوليو، ثم فى فترة الستينيات من نفس الفترة مدركة لضرورة انتشار هذه الثقافة العلمية وتشهد على ذلك البعثات التى أرسلت فى عهد محمد على وأولاده إلى أوروبا، ويشهد على ذلك

تأسيس رفاعة رافع الطهطاوى لمدرسة الألسن وقيامه هو وتلاميذه بترجمة عشرات الكتب، ويشهد على ذلك أيضًا المجلات والدوريات والكتب التى حرص المترجمون على نقلها عن كل لغات العالم الحديثة فى مختلف فروع العلم فى هذه الفترات الزاهية من عصر نهضتنا الحديثة، كما يشهد على ذلك أيضًا قانون تنظيم الجامعات المصرية الذى أكد على أن لغة التدريس هى اللغة العربية فكان على العائدين من البعثات الخارجية ترجمة المؤلفات العلمية إلى اللغة العربية ليستطيع التلاميذ والدارسين قراءة هذه العلوم باللغة العربية. ولا أدرى ما الذى حدث بعد ذلك فجعلنا ننسى كل ذلك ونتغافل عنه مستسلمين لتيارات التغريب تغزو عقول علمائنا قبل أن تغزو عقول طلابهم ومجتمعهم؟! ولا أدرى كيف تم الاستسلام لمقولة خبيثة رددها المتغربون تقول أن اللغة العربية ليست لغة علمية، وليست قادرة على استيعاب وملاحقة المفردات والاصطلاحات والتطورات العلمية الحديثة! والحقيقة أنها كانت ولا تزال لغة تتسع بكل تاريخها وإمكانياتها الذاتية ليس فقط لنقل واستيعاب العلوم الحديثة، بل للإبداع العلمى إذا ما أراد لها أصحابها ذلك! فهى كانت اللغة التى استوعبت كل العلوم القديمة إبان حركة الترجمة الكبرى فى العصر الإسلامى الزاهى، وهى اللغة التى استخدمها جابر بن حيان والحسن بن الهيثم وأبو بكر الرازى فى إبداعاتهم العلمية وعبروا بها عن مكتشفاتهم العلمية المبهرة التى بنى عليها علماء الغرب فى العصر الحديث!

أقول وأكرر أن النخبة المثقفة والعالمة هى المسئولة بالاشتراك مع النخبة السياسية ورجال الصناعة والإعلام بالتوازى، كلهم مسئولون عن إعادة اللغة العربية كلغة علم، ولغة تنتشر بها الثقافة العلمية بين

أفراد المجتمع جميعًا وليس فقط بين الباحثين العلميين. إن الثقافة العلمية أو ثقافة العلوم هى الحد الفاصل فى عالم اليوم بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة، وصدق العالم الأمريكى ايريك بولك مدير المؤسسة القومية للعلوم بالولايات المتحدة الأمريكية حينما يقول أنه «يجرى على المجتمع الإنسانى فى الوقت الحاضر تغيير جذرى فى بنيته وسوف تحسم نتيجة هذا التغيير بقدر اعتماد كل بلد على المعرفة العلمية» و لنا أن نندهش من هذا القول لعالم أمريكى فى الوقت الذى نعرف جميعًا أنه يقال فى ظل مجتمع ينفق على البحث العلمى وعلى نشر الثقافة العلمية ما لا يوازيه أى نسبة فى أى دولة أخرى فى العالم، فما بالنا نحن نترك أنفسنا نهبًا لثقافة أبعد ما تكون عن الثقافة العلمية. وما بالنا لا نطمح إلى تغيير نمط هذه الثقافة المتخلفة السائدة فى مجتمعنا وتحويلها إلى ثقافة تقدم علمى!!و قد يثور بعضنا قائلًا: أننا حاولنا ولا نزال نحاول لكن «العين بصيرة واليد قصيرة»!! والحقيقة أنه مهما كانت الإمكانيات المادية ضئيلة ومهما كانت المعوقات أمامنا كثيرة فلابد أن نمتلك إرادة جادة فى توفير هذه الإمكانيات المادية بوسائل شتى جديدة وعديدة بالإضافة إلى دعم الدولة الذى ينبغى بإرادة سياسية جادة أيضًا وفاعلة أن يتضاعف عشرات المرات ولابد أن نمتلك فى ذات الوقت خطة جادة واضحة المعالم محددة الأهداف والأدوات الدقيقة للقياس لتذليل كافة العقبات للوصول إلى تحقيق هذه الطفرة المنشودة فى صنع ثقافة العلوم واستنباتها داخل مجتمعنا حتى نجد من نفس هذا المجتمع الدعم الكامل واللامحدود لصنع بيئة وبنية علمية مواتية للإبداع العلمى والإنفاق على المبدعين العلميين بلا حدود. والحقيقة أن لدينا العديد من هذه الخطط سواء فى المؤسسات البحثية الرسمية أو حتى لدى الأفراد والكثير من

هذه الخطط يعد موضوعًا أساسيًا من موضوعات عشرات المؤلفات الفكرية والعلمية الصادرة عن كبار علمائنا ومفكرينا، لكن مجتمعنا لم يمتلك بعد الإرادة الجادة لهذا التحول نحو الثقافة العلمية، وهذه الإرادة لن تتوافر ما لم تتوافر الإرادة السياسية التى تجعل من هذا الأمر قضية حياة أو موت، قضية تلخصها العبارة الشكسبيرية الشهيرة: نكون أو لا نكون! فلم يعد فى عالمنا المعاصر مكانًا للمتخاذلين فى امتلاك ناصية التقدم العلمى والمشاركة فى صنع الحضارة العلمية المعاصرة. ولن نكون من المشاركين فيها إلا إذا تخلصنا من هذا الداء العضال الذى ينخر فى كل جوانب حياتنا، داء انتشار ثقافة التخلف البعيدة كل البعد عن أى قيمة من قيم ثقافة التقدم التى جوهرها كما قلت هو الثقافة العلمية.

(٦)

الوثن الثالث: الفوضى الأخلاقية

لاشك أننا نعيش هذه الأيام فوضى أخلاقية انقلبت فيها قيمنا أخلاقنا رأسا على عقب رغم أن

من المعروف أن المجتمع المصرى طوال تاريخه من المجتمعات التى بنت حضارتها على الأخلاق والانضباط الأخلاقى المعتدل؛ فقد ابتدع المصريون على حد تعبير هنرى برستد ما يسمى بالضمير الإنسانى، ذلك الضمير الذى يرشد الإنسان إلى الخير ويحضه على فعله، ويرشده إلى الشر ويثنيه عن مواصلة طريقه. ومنذ فجر الحضارة المصرية القديمة وجدنا ذلك فيما عرف فى الحضارة المصرية القديمة بالنص المنفى، ذلك النص الذى يتحدث فيه مفكرو منف القديمة عن أصل الوجود ونشأة العالم الطبيعى عن طريق الكلمة التى تفوه بها الإله فكانت الأشياء وكان الوجود، وفى ذات الوقت أدركوا تسلسل الخلق والإيجاد فخلق الإله مع العالم ما يستحب من أفعال الناس وما يكره وخلقهم قادرين على التمييز بين الصواب والخطأ، بين الخير والشر، ومنهم من يسعد بفعل الخير ويلقى ثوابه، ومنهم من يحيد عن ذلك الطريق القويم ويحمل نفسه بالآثام فعليه أن يتوقع العقاب فى حياته الأخرى،

أقول منذ ذلك النص الموغل فى القدم، اكتشف المصريون معنى الأخلاق، ومعنى الضمير الإنسانى وأدركوا أن حياتهم الاجتماعية والسياسية أساسها السلوك المعتدل القويم والتحلى بكل الفضائل التى لخصوها فى كلمة (الماعت) كما أشرنا فى الفقرة السابقة؛ فهى على الصعيد الأخلاقى تعنى الاعتدال فى السلوك وضبط النفس والتحلى بكل القيم الأخلاقية الرفيعة (الصدق ـ الشجاعة ـ الكرم ـ حب الآخرين ـ العمل الجاد وإتقانه ـ حب الثقافة والكتابة وتقدير الكتاب والمفكرين ـ قيم الاعتدال فى تكوين الأسرة والتعاون، والمواطنة الصالحة.. إلخ).

إن كل هذه القيم وغيرها كثير حرص المصريون منذ فجر تاريخهم وحتى وقت قريب على التحلى بها واعتبارها عنوانًا لهويتهم ووقودًا يؤجج فعلهم الحضارى فى مواجهة أى قيم دخيلة وأى ثقافة غازية. ولكن ما حدث فى السنوات الأخيرة من أحداث وتطورات داخلية وخارجية ضرب هذا السلم القيمى وهذا التماسك الاجتماعى القائم على أساسه، ضربه فى مقتل لدرجة وجدنا معها هذه القيم وكأنها قد تبخرت وحل محلها قيمًا أخرى بديلة أصبحت هى الموجهة لسلوك الأفراد داخل هذا المجتمع العريق لدرجة دعت علماء النفس وعلماء الاجتماع إلى دراسة هذا الوضع المستجد وتحليله للوصول إلى تحليل دقيق للحالة التى نعيشها الآن؛ وقد أحسن عالم النفس الشهير د/ مصطفى سويف حينما لخص هذه الحالة فى كتابه «نحن والمستقبل» بعبارة ذات مغزى عميق حيث قال بتشوه الضمير العام للمصريين فى الخمسين سنة الأخيرة، حيث «أصاب المجتمع المصرى فيها تغيرات غير منتظمة ولا محسوبة، فأصبح يموج بمجموعات من القيم ليس بينها اتساق ولا تناسق، كما أنها تنطوى على

قدر كبير من التنكر لمنظومة قيمية أخرى كانت من قبل تنفرد بالساحة أو تكاد».

و قد أشارت دراسة تجريبية أجراها الزميل د/ أحمد زايد حول «خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى المعاصر» إلى مجموعة من القيم السلبية التى تسود حياة الإنسان المصرى المعاصر مثل سرعة إصدار الأحكام التقويمية السريعة حول مختلف الأمور والأشخاص، الحنين إلى الماضى بشكل رومانسى، ويميل الناس فيه إلى «الأنا مالية» أو اللامبالاة وعدم تحديد المواقف والرغبة فقط فى إرضاء المخاطب، والتطرف فى الاستجابة وسرعة الميل إلى النقيض كالانتقال من التصلب الشديد إلى التسامح الشديد، والميل الدائم إلى المبالغة والتضخيم والنزعة البطولية الاستعراضية. لقد أضحى المجتمع المصرى فى جميع طبقاته وبمختلف طوائفه مشغولًا وملتحفًا بقيم استهلاكية تميل إلى الإشباع الشهوانى ـ الجسدى وليس إلى إشباع العقول والاستمتاع بلذة الوصول ـ كما فى المجتمعات المتقدمة ـ إلى كشف علمى جديد أو ابتداع آلة جديدة أو ما شابه ذلك.

ولا شك أن هذا الاهتمام بالإشباع المادى لرغبات الجسد وجعله الغاية من السلوك هو ما تسبب فى واقع الأمر فى قلب القيم التقليدية للمجتمع المصرى رأسًا على عقب، حيث إن ذلك السلم التقليدى للقيم كان مبنيًا على عقيدة دينية وسطية معتدلة ترى فى الإشباع المعنوى وفى السلوك الأخلاقى القويم هدفًا أسمى من كل ما يخص الجسد وإشباع رغباته وشهواته. إن ذلك اللهاث وراء هذه الإشباعات المادية جعل القيم الأخلاقية الإيجابية تنزوى بعيدًا؛فالقيم الأخلاقية كما يقول علماء

الاجتماع ما هى إلا انعكاس للأسلوب الذى يفكر به الناس فى سياق ثقافى معين وفى فترة زمنية محددة، وحينما تغير الأسلوب التقليدى لتفكير الناس من ذلك الأسلوب الذى كانوا يضعون فيه القيم المعنوية من صدق وأمانة وإخلاص فى العمل ووفاء بالوعود والعهود.. الخ. فوق كل اعتبار ويعتبرونها غاية فى ذاتها يريدون الوصول إليها فى سلوكهم الخاص والعام ويعايرون بعضهم البعض إذا لم يلتزموا بها! أقول لما تغير هذا الأسلوب من التفكير الأخلاقى الذى يعلى من شأن القيم المعنوية، إلى ذلك الأسلوب من التفكير الذى يضع الإشباع المادى واللذى فوق كل اعتبار، انهار سلم القيم التقليدى وضاعت القيم المعنوية وأصبح من يتبعونها ويربون أولادهم عليها هم الآن الشواذ فى المجتمع وهم من ثم من لا يستطيعون التعامل مع الآخرين على أساسها، بل لقد أصبح هؤلاء الملتزمون بهذه القيم المعنوية التقليدية مثار سخرية ونقد من الآخرين!

وبدا التناقض واضحًا بين فئة يغلب على سلوكها الالتزام بهذه القيم المعنوية وهى الفئة الأقل عددًا والأضعف تأثيرًا، وبين فئة يغلب على سلوكها التشبث بتلك القيم المستحدثة اللذية ـ المادية ـ الشهوانية التى تسعى إلى الوصول إلى أقصى إشباع بأقل مجهود وبأقل تكلفة وفى أسرع وقت. وهذا التناقض بين سلوك الفئة الثانية وهى التى أصبحت الأكثر عددًا والأقوى تأثيرًا جعل المجتمع يسير نحو فوضى أخلاقية نعانى منها.

وبالطبع فإن هذه الفوضى الأخلاقية التى أصابت البنية الأخلاقية للمجتمع المصرى تحتاج إلى جهد كبير من كل من يعنيهم مستقبل هذا المجتمع لأن الواقع خطير، وطريق الإصلاح يبدأ هنا من ذات كل فرد من أفراد المجتمع. والبدء من الذات مسألة غاية فى الصعوبة لأنه يحتاج

لدرجة عالية من الوعى لدى كل فرد بأن عليه أن يعيد بناء ذاته الأخلاقية وفق قيم وتقاليد لم يعد يهمه العودة إليها! ومن هنا فنقطة البدء لابد وأن تكون من خلال إعداد برامج جديدة تركز على القيم الأخلاقية التى يراد إكسابها للناس مرة أخرى بشرط ألا تكون هذه البرامج بلغة خطابية مكشوفة، بل تكتب بذكاء ويستضاف فيها قادة الرأى والمفكرين والعلماء الذين يعتبرون قدوة صالحة فى مجال تخصصهم.

وهنا تبرز الخطوة الثانية؛ فبعد الاهتمام بدور الإعلام فى هذا المجال، يأتى الاهتمام بإبراز القدوة الحقيقية والتركيز على إعادة بنائها لدى أفراد المجتمع؛ فليس من شك أن القدوة الحقيقية قد غابت عن مجتمعنا منذ فترة طويلة لدرجة أصبحت معها قدوة شبابنا الآن هم لاعبو الكرة والفنانين والفنانات المستهترين والمستهترات وأصبحوا هم قادة الرأى والضيوف الأكثر حظوة والأهم فى فقرات أجهزة الإعلام المختلفة ومن ثم لدى الشباب فى مجتمعنا. والحقيقة التى غابت عنا طوال الفترة الطويلة الماضية هى أن تغيير القدوة أصبح ضرورة ملحة ولابد أن نقصد إليها قصدًا، فإذا ما أردنا لمجتمعنا أن يعود إلى سابق عهده من تقدير لقيم العلم والعطاء والإبداع فلابد أن يكون ضيوف برامجنا الإذاعية والتليفزيونية هم العلماء الأكفاء فى معاملهم وداخل معاهدهم العلمية، والمفكرون فى مكتباتهم، والعمال العاملون فى مصانعهم، والفلاحون الذين يكدون فى حقولهم. إن إعلامنا لابد أن يعبر عن حياة أبناء الوطن الذين يخلصون فى أداء عملهم والذين عليهم يبنى المجتمع تقدمه ويجنى خيراته، فإذا ما عدنا إلى تقديس قيمة العمل والعطاء، وإلى احترام العلم والعلماء، واحترام المفكرين والمبدعين وأصبحوا هم القدوة الحقيقية

لشبابنا، سيسعى هؤلاء الشباب إلى تقليدهم ومن ثم سيكون من بينهم العالم المبدع، والمفكر النابغة، والعامل الجاد والصانع الذى يتقن صنعته، والزارع الذى يتفنن فى العناية بحقله ومحصوله.. الخ.

إن الطريق إذن إلى إعادة سلم القيم إلى ما كان عليه يبدأ من الاقتناع بوجود الخلل واكتشاف موطن الداء، ثم العمل الجاد على كافة الأصعدة السياسية والإعلامية والاجتماعية لخلق هذه القدوة الصالحة الحقيقية أمام شبابنا، وشيئًا فشيئًا ستنزوى القدوة الفاسدة بما تمثله من أخلاقيات سلبية وقيم استهلاكية زائفة ويستعيد المجتمع عافيته عبر سواعد أبنائه الذين اتخذوا من الحياة طريقًا للجد والاجتهاد، ومن العقل أداة للتأمل والإبداع، ومن الأجساد القوية أدوات للتنفيذ والإتقان فى كل عمل يدوى يقومون به.

(٧)

الوثن الرابع: غلبة الأقوال على الأفعال

إن من أبرز الأوثان التى ينبغى علينا مواجهتها والقضاء عليها فى مجتمعنا المعاصر هو غلبة الأقوال على الأفعال فى أحيان كثيرة؛إذ يكثر بين المصريين فى كافة طبقاتهم ومستوياتهم الاجتماعية وفئاتهم الوعود القولية وخطاب التطمين والإجادة والإتقان، والحب والتعاون، والإرتقاء فى الأداء سواء كان فى مجال الزراعة أو الصناعة أو حتى فى مجالات البحث العلمى. إن مجتمعنا يعيش على الكلام و«كله تمام» على صعيد الخطاب النظرى فى مجالات الحياة!؛ ففى مجال السياسة نحن نعيش عصر الديموقراطية والحرية والتعددية السياسية والأمل فى مستقبل سيتم فيه تحديث وإصلاح كل الأحوال السياسية!! وفى مجال الاقتصاد نحن نعيش عصر الانفتاح والرأسمالية الوطنية التى تفتح كل فرص العمل أمام الشباب وتساعد فى تنمية كل جوانب الحياة على أرض مصر ونحن يحدونا الأمل فى نقله اقتصادية نوعية حيث يعدنا المسئولون بالرخاء القادم لا محالة!!

وفى مجال التعليم والبحث العلمى دومًا فى حالة استنفار للتحديث وتغيير المناهج وتطوير كافة مراحل التعليم للوصل إلى آفاق العالمية

ومواكبة كل التطورات الحديثة والمستحدثة!! ولدينا بالطبع عبر خطاب التفاؤل والأمل القوة البشرية اللازمة لهذا التحديث والقادرة على قيادته واستمرار عملية التطوير والتحديث، ولدينا الجامعات التى تزداد يومًا بعد آخر والتى يعدنا رؤسائها بأن التطوير قادم وأننا نقف على أعتاب مرحلة جديدة ستصبح فيها هذه الجامعات من الجامعات العالمية المرموقة!!

أما فى مجال الزراعة والصناعة فحدث ولا حرج؛ فنحن سنصل فى أقرب وقت للاكتفاء من الغذاء وسيكون لدينا الفائض الذى سنصدره من كافة أو معظم المحاصيل ولكم ازدادت مساحة الأراضى المستصلحة، ولكم طورنا المحاصيل واستحدثنا منها الكثير والكثير!! وهكذا الحال فى الصناعة، فقد حدثنا المصانع القائمة وأنشأنا مئات غيرها وكل يوم هناك افتتاحات لمصانع ومزارع جديدة!!

وحينما يقرأ المصرى هذا الخطاب النظرى ويسمعه عبر وسائل الإعلام المقروءة المسموعة والمرئية يتخيل نفسه وقد أصبحت حياته خالية من المشاكل، وينام قرير العين، وما أن يستيقظ فى الصباح حتى يجد نفسه فى خضم المشاكل، فلا فرص عمل فى مصنع أو مزرعة، ولا جودة فى منتج من المنتجات، ولا طرق جيدة وممهدة رغم كل ما ينفق عليها، ولا شوارع قادرة على استيعاب حركة المرور، ولا تنظيم لهذه الحركة، من تخرجوا من الجامعة غير مؤهلين للعمل، وإن كانوا مؤهلين فلا مجال لأن يعمل بمؤهله.. الخ.

ذلك حالنا الذى لم يعد يخفى على أحد منا، حاكمًا كان أو محكومًا، مثقفًا كان أم عاملًا، فقيرًا كان أو غنيًا، شابًا كان أو كهلًا، فتى كان أو

فتاة. إننا نقر بأن ما نقرأه وما نقوله وما نسمعه صباح مساء يختلف عن ما نراه فى واقع الحال من أفعال على أرض الواقع. لقد تربينا على العيش بين الكلمات وأدمنا الكلمات المعسولة الفضفاضة ذات المغزى التفاؤلى المخدر، أدمنا أن نؤجل المشكلات أو نحلها مؤقتًا عبر الكلمات والخطط النظرية الفضفاضة للإصلاح. وكم كان نزار قبانى شاعر العربية المعاصر الشهير بليغًا فى التعبير عن هذا المرض الموجع فى المجتمعات العربية حينما قال «مقتلنا يكمن فى لساننا ـ فكم دفعنا غاليًا ضريبة الكلام». إننا أدمنا «الكلام الكبير» على حد تعبير طارق حجى الذى صاح قائلًا: إن من أوجب واجبات من يهمه تصويب مسار العقل المصرى أن يقوم بإيقاظ هذا العقل وينهره بشدة أمام ظاهرة اتسامه بعلة «الكلام الكبير»؛ ولقد حاول ذلك كثيرًا فيلسوفنا الراحل زكى نجيب محمود حينما حذر من سيادة اللفظ والكلام على لغة الأداء والأفعال، والانفصام بين هذا وذاك؛ إذ ينبغى أن ما يقال فى لغة «الخطاب النظرى» لا بد أن يقابله أى شىء محدد فى «الواقع المادى» وإلا فقدت الكلمات فى مجالات الحياة المختلفة اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية أو علمية، مغزاها ولا تصبح ذات صدى، ولا مصداقية. ولعل سائل يسأل: كيف نعالج أنفسنا من هذا المرض وكيف نتخلص من ظاهرة الكلام الكبير الذى لا يصدقه واقع؟

إن العلاج ببساطة يتلخص فى ضرورة أن نزن الكلام بميزان الأفعال، وأن لا نستخدم إلا ألفاظًا تطابق وقائع، وأن لا نصف إلا ما هو موجود، وكل ذلك لن يتأتى ولن يمتلكه الإنسان المصرى خاصة والعربى عامة إلا إذا تخللت حياته الثقافة العلمية، لأن هذه الثقافة العلمية التى تحدثنا

عن ضرورة استيفائها وتنميتها فى البيئة الاجتماعية المصرية وكذلك العربية، هى التى ستنقلها بالضرورة على حد تعبير أستاذنا د/ زكى نجيب محمود «من حضارة اللفظ إلى حضارة الأداء» وإذا كان عماد هذه الثقافة العلمية هو البحث العلمى منهجًا ونتائج، فإن هذا البحث العلمى واتباع خطواته وتُمثل أسسه وآلياته هو ما سنخرج بواسطته «من دنيا اللغة إلى دنيا الأشياء».

وبالطبع فإن هذا يقودنا إلى قضية قلة الإنفاق على البحث العلمى، ذلك الإنفاق الذى لا يتعدى لدى الحكومات العربية ٠,٣٪ بالمائة، وهذه نسبة مزرية ومتدنية إلى الحد الذى يجعل من باحثينا العلميين يهربون من المعاهد العلمية والبحثية العربية إلى دول العالم المتقدمة، وهو نفسه الذى يجعل من يبقى منهم هنا يكتفى بتكرار واجترار أبحاثًا علمية سابقة مكتفيًا بثقافة التكرار والاجترار غير قادر على خوض غمار الإبداع العلمى الذى سيجعله حتمًا يلتزم باللغة الكمية ـ الأدائية أى التى تؤدى أو تشير إلى وقائع محددة وتستخدم القياس الكمى الذى هو قمة اللغة العلمية المطلوبة، تلك اللغة الموضوعية التى لابد أن نكتسبها ونجعلها هى «اللغة» العلمية بألف ولام التعريف، وأن نستخدمها فى كل مجالات البحث والحياة العملية، وإذا ما تم ذلك بين النخبة «الباحثة» و«العالمة» و«المثقفة» علميًا ستنتشر عبرهم بين مواطنيهم ويتحولون شيئًا فشيئًا من مستخدمين للغة خطابية وصفية بوهيمية غامضة ملتبسة لا يصدقها واقع، إلى مستخدمين للغة علمية مؤدية إلى وقائع مادية، ومعبرة عن حقائق محسوسة ملموسة.

إن من شأن سيادة هذا النمط اللغوى الأدائى ليس فقط العلاج من

الانفصام السائد لدينا بين الأقوال والأفعال، وإنما من شأنه أيضًا أن يعالج لدينا أوجه نقص أخرى انتشرت فى المجتمع وسببت الخلافات والمشاحنات بين أفراده مثل خلط المفاهيم وعدم وضوحها فى أذهان مستخدميها، ذلك الخلط الذى جعلنا نخلط الدين بالسياسة فنتصور أن حل مشكلاتنا سيكون بالتدين قائلين بكل بساطة «الإسلام هو الحل»! والحقيقة هى أن الإسلام دين عظيم قد يكون به حلولًا لمشكلات عديدة لكن هذه الحلول يقدمها الناس حسب ما يعيشونه وحسب ما يطرحه عليهم عصرهم من قضايا سياسية واقتصادية تتجدد دائمًا وتتطلب الاجتهاد والتطور من علماء السياسة المتخصصين فيها، وهو ذات الخلط الذى جعلنا نتحدث عن القرآن وكأنه كتاب «علم»، والحقيقة أنه إذا كانت بعض الآيات القرآنية تلقى أضواء أو تلمح إلى بعض الحقائق العلمية، فإن تفسير القرآن وآياته على ضوء هذه النظريات العلمية مسألة فى غاية الخطورة؛ فالنظريات العلمية ليست حقائق ثابتة، بل هى قابلة للتغيير والتطوير والتعديل حسب التطورات العلمية وتجدد آليات البحث العلمى ومن ثم فالربط بين فهم الآيات الكريمة وبين مثل هذه النظريات القابلة للكسر والتعديل يعنى ربط المطلق (القرآن) بالنسبى (العلم). وهذا فيه ما فيه من الخطر على الدعوة الإسلامية والفهم الحقيقى لآيات القرآن الكريم.

وإذا كانت هذه مجرد أمثلة على أنماط الخلط والغموض فى المفاهيم اللغوية الشائعة، فإن مثيلاتها فى حياتنا العلمية والعملية يفوق الحصر. ولذا وجب التحول إلى اللغة العلمية الدقيقة التى لا يتناقض فيها اللفظ مع الشيء، بل دائمًا ما يستخدم اللفظ أى لفظ دالًا على شىء ما قابل للقياس والفهم الواضح.